

«كونا» تصدر كتاباً عن الأزمة السورية بمناسبة استضافة البلاد للمؤتمر المرتقب .. وإعلاميون وناشطون يؤكدون :

انعقاد مؤتمر المانحين في الكويت مؤشراً على دورها الإنساني العظيم

■ **خوري : دليل على المكانة التي تتمتع بها كمركز لاستقطاب المساعدات الملحة**

تربّز على سبيل تامين احتياجات اللاجئين في المستقبل القريب او البعيد.

وعلى صعيد متصل اصدرت وكالة الانباء الكويتية (كونا) كتاب (الأزمة السورية... دور الكويت والجهود العربية والدولية) في جزئه الثاني باللغتين العربية والانكليزية بمناسبة استضافة دولة الكويت لمؤتمر المانحين الدولي الثالث لدعم الوضع الانساني في سوريا في 31 مارس الجاري.

وتقع الطبعة العربية للكتاب الجديد في حوالي 150 صفحة موزعة على خمسة فصول رصدت في ثناياها أبرز تطورات الأزمة السورية خلال السنتين الأخيرتين من حيث انتهى الكتاب الأول والجهود العربية والدولية فيها وبور الكويت وخاصة في الجانب الإنساني ومساعدتها مد يد العون للشعب السوري عبر المؤسسات الرسمية والجمعيات الأهلية.

وتضمن الإصدار الثاني تقديمًا من وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان صباح السالم الحمد الصباح تفرق فيه إلى إيمان دولة الكويت بأهمية الدور الإنساني في سياستها الخارجية ومن هذا المنطلق باشرت في اتخاذ مسار متميز تجاه الأزمة السورية منذ بدايتها عام 2011. كما تضمن الكتاب تقديمًا من رئيس مجلس الإدارة المدير العام لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) الشيخ مبارك دعيج الإبراهيم الصباح أكد من خلاله على الدور الإعلامي المهم الذي تقوم به الوكالة التي تتمتع بها كمركز حول العالم والتركيز على الأزمات الإنسانية ومنها عاناة الشعب السوري لذا أصدرت كتاباً قبل عامين رصد أبعاد الأزمة وعانت في الجزء الثاني لاستكمال ما بدأت في الإضافة على تطورات تلك المأساة.

وعرض الفصل الأول من الكتاب أبرز مراحل الأزمة السورية خلال العامين الماضيين وتطرقت إلى التطورات السياسية وأحداث العنف التي يدق فيها الشعب السوري كما أورد الفصل أهم التحولات في قوى المعارضة السياسية والمسلحة.

وسلط الفصل الثاني الضوء على الجهود العربية والدولية ومحاولات إيجاد مخرج للأزمة السورية من خلال الدعوات للهدنة ومؤتمرات تجمع الحكومة السورية وأنصار المعارضة.

وتستعرض الكتاب في الفصلين الثالث والرابع الدور الكويتي الإنساني تجاه الأزمة السورية وتطرق إلى مبادرات الكويت في استضافة المؤتمرات الأول والثاني للدول المانحة للشعب السوري ومحاولات الإغالة الرسمية والشعبية والمهارة إلى التخفيف عن محنة اللاجئين.

وتتأول الفصل الخامس دور الجهود الإنمائية الكويتية لخدمة الإنسانية في العالم العربي والدول النامية والتي توجت بفتح سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لقب قائد للعمل الإنساني وإعلان الكويت مركزاً إنسانياً عالمياً.



الناشطان نورا الأمير ويسام بريدي



عوني الكعكي

■ **الكويت لا تتوانى في دعم القضايا الإنسانية في العالم والمؤتمر فرصة سانحة لترجمة القلق الدولي**



جمال الغنيم



مساعدات الكويت للنازحين لم تستطع منذ بدء الأزمة

■ **الغنيم : آموس أشادت باستجابة صاحب السمو لطلب الأمم المتحدة واستضافة هذا المؤتمر الهام**



راجح خوري

■ **وهبة : مؤتمر المانحين يأتي بعد قرار عربي جامع بمساعدة النازحين ومحاولة إيجاد حل لمشكلتهم**

■ **بربندي : علينا بحث سبل تمكين اللاجئين السوريين في دول الجوار من إقامة مشاريع صغيرة**

■ **نورا الأمير : الدور الإنساني اللافت الذي تؤديه الكويت لإغاثة المنكوبين يحظى بتقدير واسع النطاق**

تماما لصعوبة الوضع في سوريا في ظل تفاقم الأزمة والوضع الإنساني الناجم عنها وقشل جميع الجهود لإيجاد حل لها.

وذكر أنه على الرغم من عدم وجود بادرة أمل لتسوية الأزمة فإن الناشطين السوريين في الولايات المتحدة مستمرون في الجهود الهادفة التي يبذلونها للضغط على الحكومات التي طال أمدها والمناهضة للشعب السوري.

من جهتها أعربت عضوة الهيئة السياسية ونائبة الرئيس السابق للاتحاد الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية نورا الأمير عن تقديرها لمساعدات الإنسانية السخية التي تقدمها دولة الكويت بقيادة وحكومة وشعبا للنازحين السوريين داخل سوريا وخارجها.

وقالت إن الدور الإنساني اللافت الذي تؤديه الكويت بقيادة (قائد العمل الإنساني) سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لاجلالة المشكوبين يحظى بتقدير واسع النطاق. وأكدت أهمية مؤتمر المانحين الثالث في الكويت ودوره في سد الاحتياجات اليومية للاجئين السوريين داعية في الوقت ذاته إلى تمويل مشاريع صغيرة خاصة باللاجئين لتساعدهم في توفير قوت يومهم.

كما دعت إلى إقامة ندوات وورش عمل على هامش أعمال المؤتمر الدولي

البيد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في دعم العمل الإنساني يحظى لثناء العالم ولا سيما في سوريا.

وقال إن استضافة الكويت لمؤتمر المانحين في نسخته الثالثة يعكس إيمانها بأن العمل المشترك في المجال الإنساني هو أحسن أوجه التعاون لمواجهة التحديات وبناء مستقبل أفضل للشعوب المتضررة من الأزمات والكوارث.

ودعا بربندي وهو دبلوماسي سوري سابق عمل في واشنطن بحث سبل تمكين اللاجئين السوريين في دول الجوار من إقامة مشاريع صغيرة تساعد في حشد الدعم والتمويل للشعب السوري من خلال المنظمات الإنسانية التي تعمل في المجال الإنساني.

وأعرب الناشطان في تصريحات منفردة لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) عن شكرهما وتقديرهما لواقف دولة الكويت المانحة للاجئين من خلال استضافتها للمرة الثالثة على التوالي المؤتمر الدولي الثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا 31 مارس الجاري مقيمين أن في سوريا يمثل في حشد الدعم والتأييد للقضية السورية من خلال تسليط الضوء عليها في لقاءاتها مع المسؤولين الأمريكيين وأعضاء الكونغرس وإبراز حجم المأساة الإنسانية التي يعيشها أبناء الشعب السوري.

وأضاف أن الجانب الأمريكي مركز

سانحة لترجمة القلق الدولي حول ما يعاني منه السوريون إلى خطوات عملية وإجراءات فاعلة لسد الثغرات التمويلية التي تعاني منها برامج المنظمات الأممية والدولية المعنية بهذا الملف.

كما ثمن ناشطان سوريان مقيمان في الولايات المتحدة الأمريكية هذا الموقف في توجيهات بعض المانحين من استمرار التمويل نظرا لطول الأزمة وتشعب مسارها ومن ثم زيادة الاحتياجات المادية.

وأضاف «يوجد في الوقت ذاته فحم من الأطراف المشاركة في اجتماع مجموعة العمل تلك على أن دول الجوار المستضيفة للاجئين السوريين تواجه تحديات جسيمة على صعيد البنية التحتية بسبب الكثافة السكانية غير العادية التي تشهدها تلك الدول بعد تدفق اللاجئين السوريين عليها».

وأكد السفير الغنيم أن «الكويت لا تتوانى في دعم القضايا الإنسانية في العالم على مختلف الصعد وتولي الأزمة السورية اهتماما خاصا لخصامة المأساة وانسداد أفق الحل السياسي والضغط التتالي على دول الجوار التي تتحمل عبئا كبيرا (ولذا يجب أيضا أن يعبر المجتمع الدولي عن تضامنه معها بدعمها».

وأعتبر مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية أن مؤتمر المانحين سيكون فرصة

واللاجئين في دول الجوار».

وأضاف الغنيم إلى أن «متمثلات الأمم المتحدة تحول كثيرا على المؤتمر لإعادة تحفيز المانحين على القيام هذا أن مجموعة العمل رفعة المستوى المعنية بمعالجة الوضع الإنساني في سوريا والفكرة من عدة دول اجتمعت على أن دور الكويت في العمل الإنساني ريادي ومتميز».

وأضاف الغنيم في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أثر انتهاء آخر اجتماع لهذه المجموعة قبل توجه المشاركين إلى الكويت للمشاركة في المؤتمر الدولي الثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا وأن وكالة الأمن العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية فاليري آموس أعربت أمام الاجتماع عن بالغ امتنانها لما تقدمه الكويت وأصبرها من دعم من خلال هذا المؤتمر الذي يمثل حلقة تواصل عامة بين الأطراف المعنية بالتعامل مع الحالة للمساوية الإنسانية التي يمر بها السوريون.

وقال الغنيم «لقد أشادت آموس باستجابة سمو أمير دولة الكويت حفظه الله ورياءه لطلب الأمم المتحدة واستضافة هذا المؤتمر الهام للعام الثالث على التوالي في وقت تعاني فيه المنظمات الأممية والدولية المعنية بالنازح السوري من تحديات إنسانية جسيمة بسبب تفاقم الأزمة السورية ومعداة اللاجئين داخل سوريا

الخامس.

وعلى صعيد متصل قال مندوب دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية السفير جمال الغنيم هذا أن مجموعة العمل رفعة المستوى المعنية بمعالجة الوضع الإنساني في سوريا والفكرة من عدة دول اجتمعت على أن دور الكويت في العمل الإنساني ريادي ومتميز».

وأضاف الغنيم في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أثر انتهاء آخر اجتماع لهذه المجموعة قبل توجه المشاركين إلى الكويت للمشاركة في المؤتمر الدولي الثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا وأن وكالة الأمن العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية فاليري آموس أعربت أمام الاجتماع عن بالغ امتنانها لما تقدمه الكويت وأصبرها من دعم من خلال هذا المؤتمر الذي يمثل حلقة تواصل عامة بين الأطراف المعنية بالتعامل مع الحالة للمساوية الإنسانية التي يمر بها السوريون.

وقال الغنيم «لقد أشادت آموس باستجابة سمو أمير دولة الكويت حفظه الله ورياءه لطلب الأمم المتحدة واستضافة هذا المؤتمر الهام للعام الثالث على التوالي في وقت تعاني فيه المنظمات الأممية والدولية المعنية بالنازح السوري من تحديات إنسانية جسيمة بسبب تفاقم الأزمة السورية ومعداة اللاجئين داخل سوريا

مضيفة أن «الكويت هي التي عبت لتقديم نفسها عرابية للمؤتمر ما يجعلها من الدول الرائدة في صنع القرارات العربية خصوصا وأنها تحفظ الله ورياءه استضافة المؤتمر الثالثة للمانحين لذكره دور الكويت في إنجاحها خصوصا وأنها كانت المساهم الأكبر في المؤتمرات الأول والثاني.

وأعتبر أن أهمية المؤتمر الذي سيعقد أواخر الشهر الجاري تتمثل في أنه يأتي في ظل تزايد وضع النازحين السوريين سوء إضافة إلى ارتفاع أعدادهم بسبب استمرار الأزمة في سوريا.

وأكد أن الكويت تؤدي دورا أساسيا في احتضان ملف مساعدة النازحين وهو «من شيم الكويت وفائدها الذي يشهده بدوره في دعم الدول المحتاجة عربيا واسويا وسياسته في إرساء الأخاء والاستقرار العربي».

بدورها قالت الإعلامية مارلين وهبة أن مؤتمر المانحين الثالث يأتي بعد قرار عربي جامع بمساعدة النازحين ومحاولة إيجاد حل لمشكلتهم مشيرة إلى أن المجتمع الدولي ينظر باهتمام للمؤتمر الذي يبرج منه أن يقدم مساعدات حثيثة للنازحين.

وأكدت أن انعقاد المؤتمر في الكويت مؤشر على دورها الإنساني العظيم وريادتها للتسلل وحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية العربية

ضمن فعاليات ندوة عقدها ديوان المحاسبة

إسماعيل الغانم : حماية البيئة والأفراد جميعاً قبل الحماية القانونية

إلى جانب الرقابة اللاحقة من خلال مراجعة الميزود المالية الواردة في الميزانية والمتعلقة بالبيئة والتأكد من الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية.

ومن جانب آخر قامت شركة نطق الكويت ممثلة بمدير مجموعة سائدة الإدارة شباب عبداله ومدير مجموعة الصحة والسلامة أحمد عباس بتقديم عرض عن جهود وأجازات الشركة للمحافظة على الصحة والسلامة البيئية. وتطرق العرض إلى التزام الشركة بتطبيق كل ما هو متعلق بحماية البيئة وتنفيذ عدد من مشاريع خفض حرق الغاز لأدنى مستوى وتنفيذ مشروعات كبرى للتخلص من المياه المصاحبة للنفط الخام المنتج ومعالجتها وإعادة حقنها في آبار معدة خصيصا لهذا الغرض حتى تم الاستفادة منها كلياً. وتناول العرض توجيه مذكرات التقايم مع الهيئة العامة للبيئة للمحافظة على جودة المياه في مناطق عمليات الشركة والمناطق المحيطة بها والرقابة المتبادل للوثائق والمعلومات والخراط البيئية من خلال الرقابة البيئية. إلى جانب مشروع معالجة التربة الملوثة ومشروع التعامل مع المخلفات الناتجة من مرافق الشركة والمشاركة في برامج التوعية البيئية في المدارس والمرافق والشركات البيئية ونشر الوعي البيئي بين موظفي شركة النفط.

العام للبيئة وديوان المحاسبة وشركة نطق الكويت بحيث سلطت كل جهة الضوء على مسؤولياتها اتجاه القانون الجديد ودورها في تطبيقه بما يتماشى مع طبيعة العمل بكل جهة.

وتطرق نائب مدير عام الشؤون الفنية في الهيئة العامة للبيئة محمد العززي إلى قانون حماية البيئة الجديد 42 لسنة 2014 والالتزامات المقترحة لتنفيذ أهدافه ومقارنته بقانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة 1995. كما استعرض البيئات الخارجية لدولة الكويت والإدارة البيئية المتكاملة ونظمها إلى جانب مواد قانون حماية البيئة الجديد منها شرطة البيئة ونظم إدارة البيئة والإعلام والتوعية البيئية بالإضافة إلى العقوبات الخاصة بهذا القانون. من جهة أخرى قامت مرافق إدارة الشؤون القانونية والمخلفات المالية ديوان المحاسبة ماله الشيميري بتسليط الضوء على ممارسات ديوان رقابة البيئة في إطار دوره الرقابي ضمن قانون 42 لسنة 2014 بشأن حماية البيئة وذلك على مستوى أجهزة الرقابة المالية والمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (الانتوساي) التي تسخر إمكانياتها لحماية البيئة والاهتمام بهذا المجال. كما استعرضت اهتمام الديوان وممارسته للرقابة البيئية من خلال الأساس القانوني لهذا الجانب ومن خلال الرقابة المسبقة والمعنوية بالمشاريع البيئية وإجراء دراسات تقييم المردود البيئي.

أكد وكيل ديوان المحاسبة إسماعيل الغانم على أهمية الدور الواقع على عاتق كافة مؤسسات الدولة بشكل عام والهيئة العامة للبيئة بشكل خاص حول حماية البيئة والمحافظة عليها مبيّناً أن عنوان الندوة جاء متطابقاً للفكرة التي عقدت لأجلها وهو إشراك الجميع في تحمل هذه المسؤولية قبل أن يكون هناك قانون معني بحماية البيئة.

جاء ذلك خلال كلمة ألقاها الغانم في الندوة التي عقدها ديوان المحاسبة بالتعاون مع الهيئة العامة للبيئة بعنوان (حماية البيئة... مسؤولية مشتركة) وبحضور رئيس الديوان بالإنيابة عادل الصرعاوي والوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية عصام لطير. بمشاركة نحو 17 جهة حكومية وخاصة مهتمة بالبيئة.

وأوضح الغانم إن ما تطرحة الندوة من موضوعات هو نتاج لتاريخ البيئة الكويتية والتي عرفت بوفرة الموارد الطبيعية ضمن حدود جغرافية صغيرة وتعتمد بشكل أساسي على مياه الخليج العربي لتحلية مياه الشرب. ومن هذا المنطلق لابد من العمل على حماية البيئة بكافة أنواعها لتكفل حماية المواطنين والمقيمين على أرض الكويت.

وتحدث خلال الندوة ثلاث جهات كل من منظورها وهي الهيئة

العام للبيئة وديوان المحاسبة وشركة نطق الكويت بحيث سلطت كل جهة الضوء على مسؤولياتها اتجاه القانون الجديد ودورها في تطبيقه بما يتماشى مع طبيعة العمل بكل جهة.

وتطرق نائب مدير عام الشؤون الفنية في الهيئة العامة للبيئة محمد العززي إلى قانون حماية البيئة الجديد 42 لسنة 2014 والالتزامات المقترحة لتنفيذ أهدافه ومقارنته بقانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة 1995. كما استعرض البيئات الخارجية لدولة الكويت والإدارة البيئية المتكاملة ونظمها إلى جانب مواد قانون حماية البيئة الجديد منها شرطة البيئة ونظم إدارة البيئة والإعلام والتوعية البيئية بالإضافة إلى العقوبات الخاصة بهذا القانون. من جهة أخرى قامت مرافق إدارة الشؤون القانونية والمخلفات المالية ديوان المحاسبة ماله الشيميري بتسليط الضوء على ممارسات ديوان رقابة البيئة في إطار دوره الرقابي ضمن قانون 42 لسنة 2014 بشأن حماية البيئة وذلك على مستوى أجهزة الرقابة المالية والمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (الانتوساي) التي تسخر إمكانياتها لحماية البيئة والاهتمام بهذا المجال. كما استعرضت اهتمام الديوان وممارسته للرقابة البيئية من خلال الأساس القانوني لهذا الجانب ومن خلال الرقابة المسبقة والمعنوية بالمشاريع البيئية وإجراء دراسات تقييم المردود البيئي.

العام للبيئة وديوان المحاسبة وشركة نطق الكويت بحيث سلطت كل جهة الضوء على مسؤولياتها اتجاه القانون الجديد ودورها في تطبيقه بما يتماشى مع طبيعة العمل بكل جهة.

وتطرق نائب مدير عام الشؤون الفنية في الهيئة العامة للبيئة محمد العززي إلى قانون حماية البيئة الجديد 42 لسنة 2014 والالتزامات المقترحة لتنفيذ أهدافه ومقارنته بقانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة 1995. كما استعرض البيئات الخارجية لدولة الكويت والإدارة البيئية المتكاملة ونظمها إلى جانب مواد قانون حماية البيئة الجديد منها شرطة البيئة ونظم إدارة البيئة والإعلام والتوعية البيئية بالإضافة إلى العقوبات الخاصة بهذا القانون. من جهة أخرى قامت مرافق إدارة الشؤون القانونية والمخلفات المالية ديوان المحاسبة ماله الشيميري بتسليط الضوء على ممارسات ديوان رقابة البيئة في إطار دوره الرقابي ضمن قانون 42 لسنة 2014 بشأن حماية البيئة وذلك على مستوى أجهزة الرقابة المالية والمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (الانتوساي) التي تسخر إمكانياتها لحماية البيئة والاهتمام بهذا المجال. كما استعرضت اهتمام الديوان وممارسته للرقابة البيئية من خلال الأساس القانوني لهذا الجانب ومن خلال الرقابة المسبقة والمعنوية بالمشاريع البيئية وإجراء دراسات تقييم المردود البيئي.



ندوة البيئة